رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 10 / 7 / 2023
تاريخ قبول البحث 31 / 8 / 2023
تاريخ النشر 1 / 12 / 2023

دور الحكومات المتعاقبة في العراق على المصالحة الوطنية و السلم المجتمعي بعد عام 2003

The role of successive governments in Iraq and its effect on the national conciliation of social peace after 2003

م. م. عبدالله كريم حمادي

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

Asst. Lec. Abdullah Karim Hammadi

University of Baghdad /Collage of Political Sciences

jdjjdjdhdudjur@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

يستعرض البحث دور الحكومات المتعاقبة في العراق في ارساء وتطبيق اسس وقواعد السلم المجتمعي، نظرا للنزاعات الطائفية والاثنية، التي طالت مساحات واسعة منه، وشكلت تهديدا خطرا للسلم المجتمعي، بسبب الاعمال الارهابية والجماعات المسلحة والتنظيمات الموالية لها، والتي برزت بشكل واضح بعد عام 2003 نتيجة للاحتلال الامريكي للعراق واحداث فراغ اداري وامني بعد حل المؤسسات العسكرية والامنية ومن ضمنها (الجيش) وعدم ضبط الحدود، مما تسببت السماح للتنظيمات الارهابية بدخول البلاد والقيام بالنشاطات المسلحة واحداث النزاعات الطائفية والقيام بعمليات القتل والتهجير العرقي وتدمير للبنى التحتية وزعزعة الاستقرار والامن الداخلي من خلال التواطؤ مع الجماعات المتطرفة في داخل العراق .

الكلمات المفتاحية: "السلم المجتمعي"،"المصالحة الوطنية"،" العراق"

Abstract

The aim of the research is to review the role of successive governments in Iraq in establishing and applying the foundation of social peace, given the sectarian conflicts that have affected large areas for it and posed a serious threat to social peace ,we deduce the phobias and armed groups and the loyal organization, which have emerged in a general dimension as a result of American occupation for Iraq and the events of administrative and security vacuum after the dissolution of the military and army units ,which allowed terrorist organization to enter the country and engage in armed activities and sectarian conflicts, killings, customary hybrids ,destruction of structures and destabilization stability and evacuation of contacts with extremist groups inside Iraq.

keywords: "Societal Peace", "National Reconciliation", "Iraq"

المقدمة

أن من اهم مسببات الاخلال بالسلم المجتمعي في اي بلد هو النزاعات بين مكونات المجتمع، وهذه تأتي اما نتيجة تغير في النظام السياسي او الاحتلال من قبل قوى خارجية وتصبح البلاد عرضة للتدخلات الاقليمية وفقا لمصالح هذا الطرف او ذاك وبذلك يؤدي الى حالات عدم الاستقرار ويصبح السلم المجتمعي في خطر ، ولم يكن العراق بعيدا عن هذه الحالة منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921وحتى احتلاله من قبل الولايات المتحدة الامريكية والقوات المتحالفة معها عام 2003 واحداث تغيرا في النظام السياسي وتحويله الى نظام اتحادي فدرالي يقوم على التعددية الحزبية والسياسية، وقد شهد احداث عنيفة وشديدة الخطورة الغت بظلالها على الامن المجتمعي وانعكست على النسيج الاجتماعي، سيما وان العراق بلد متنوع الطوائف والاقليات الدينية والقومية والتنوع الثقافي والأرث الحضاري منذ أقدم العصور، فالتعايش السلمي هدف يتطلع اليه جميع العقلاء وان هذا لايتحق الا بنبذ العنف والطائفية والتطرف والتعصب، وهذا يتحقق من خلال التمسك بنهج الاعتدال والوسيطة والتسامح والحوار البناء والمشاركة وعدالة التوزيع بهدف الوصول الى العيش المشترك، وتشخيص اسباب النزاع وتداعياته وانزال القصاص العادل بحق مرتكبيه وتعويض ذوي الضحايا وانصافهم واعادة لهم حقوقهم وكل ما اصابهم من اذى وضرر . وتقع على الحكومات المتعاقبة مسؤولية اصلاح ذات البين وتشخيص المشكلات واحقاق الحق وترسيخ العدالة الاجتماعية.

اهمية البحث : وتكمن اهمية البحث في التأكيد على اهمية السلم المجتمعي من خلال تحديد المعالم الاساسية له، والحاجة الى دراسة نقدية للمدارس المختلفة للسلم الاجتماعي برؤية شرعية، ولأن العراق بالرغم من مرور مدة طويلة على تغيير النظام السياسي ،الا انه لازال يعاني من ازمات متعددة وتعثر في العملية الديمقراطية وضعف التعايش السلمي بين مكونات المجتمع، وهذا ناجم عن العنف الذي مارسته المجاميع الارهابية وتمزيق وحدة الوطن وتقسيمه الى طوائف متناحرة ومتقاتلة خدمة لجهات خارجية.

اهداف البحث : يهدف البحث الى ابراز اثر الحكومات المتعاقبة في ارساء اسس وقواعد السلم المجتمعي (التعايش السلمي) من خلال الوسائل العلمية والمهنية من اجل بناء سلم اهلي مجتمعي يرفد مستقبل المجتمعات بمقومات التطوير والتوجيه المتواصل لمواجهة التحديات التي تفرضها النزاعات الداخلية في مسيرة الوجود الانساني.

مشكلة البحث: ان اهم ما يهدد السلم المجتمعي الاهلي النزاعات الداخلية، والمشكلة تكمن في كيفية تحقيق تجاوب وطني او محلي للعملية والآليات المعتمدة لمواجهة خطر تلك النزاعات وبما يضمن عدم وقوعها ؟ مامدى تاثير الحكومات المتعاقبة على السلم المجتمعي ؟وهل نجحت في ترسيخ روح المواطنة لمواجهت النزاعات الداخلية في العراق؟.

الفرضية : تفترض الدراسة ان هناك اثر للحكومات المتعاقبة في العراق على السلم المجتمعي،وهذا الاثر يكمن في عدم الاستقرار السياسي بعد عام 2003وتفضيل المصالح الحزبية والفئوية الخاصة على العامة.

المنهجية المقررة : تم اتباع المنهج الوصفي لوصف الظاهرة محل البحث كذلك المنهج التحليلي لغرض تحليلها وتقويمها في ضوء المدارس الفكرية والفلسفية والرؤى الشرعية لها.

هيكلية البحث : تتضمن هيكلية البحث محورين ، فضلا عن المقدمة والخاتمة والنتائج والتوصيات وكما يلي :

اولا :الاطار النظري والمفاهيمي للسلم المجتمعي:

ان الوقائع والدراسات النظرية والاكاديمية تشير أن اي دولة ترتبط بنيتها بالنزاعات الداخلية تبقى عاجزة عن تحقيق تنمية مستدامة او تحقيق اهداف انمائية لتطوير واقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بسبب تكلفة تلك النزاعات والاثار المترتبة عليها.

فالمقومات الاساسية لتجاوز اثار تلك النزاعات والصراعات وتحقيق الاستقرار مع القوى المجتمعية في تحديد الاولويات وتحقيق البرامج التي تكفل تنظيم المجتمع ودفعه الى الامام.

لقد شكلت ظاهرة العنف داخل المجتمعات قديما وحديثا احدى التحديات الاجتماعية الهامة التي تواجه المجتمعات الانسانية، بالرغم من كل الجهود التي بذلت من قبل جهات اممية ودولية وداخلية في محاولات لنجاح الخطط الموضوعة لها من اجل التقدم الانساني، وتصاعد الدعوات التي تدعو الى قيم السلام والعدالة والامن لكسب ثقة الافراد والمجتمعات .

عند الحديث عن السلم المجتمعي، تشير الادبيات عن المعنى الاصطلاحي لمفهوم السلام بعدة تعاريف متنوعة لكنها جميعا تتفق بأن السلام هو نقيض العنف وضد الحروب وكل اشكال التطرف والمغالاة على حساب القيم الانسانية.

يشير مصطلح السلم الاهلي (المجتمعي) الى حالة نوع من التوازن بين الاطراف المجتمعية المختلفة في المصالح والقوة والامكانات والارادات، ويعد السلم الاهلي من اهم المقاييس الاساسية لتقويم اي مجتمع، فهو يشخص حالة العلاقات الداخلية فيه فسلامتها علامة على صحة المجتمع وامكانية نهوضه، بينما تفككها وتنازعها دلالة على وجود خلل يعتري تلك العلاقة [1] .

من هذا نستنتج ان السلم الاهلي هو الاستقرار الذي يسود المجتمع بكل فئاته واطيافه ويؤدي الى الانسجام والتوافق والى تعزيز بناء الجبهة الداخلية، وفي المقابل يؤشر العنف والصراع اضعاف شبكة العلاقات القائمة بين فئات المجتمع، وبالتالي تفكك روابطه وتحويله الى مجتمع يكرس التخلف واضعاف الجبهة الداخلية .

عليه فأن السلام الاهلي عبارة عن جملة من المبادئ والقيم والسلوك والافكار التي تهدف الى تحقيق مبدأ حسن التعايش وقبول الاخر ونبذ العنف والتطرف واللجوء الى الوسائل السلمية والقانونية لحل النزاعات والاشكالات والمحافظة على النسيج الاجتماعي .

ان السلم الاهلي هو نقيض العنف الاجتماعي. لكن ذلك لايعني انتفاء العنف بصفة مثالية وانما نستطيع تحويل هذا المفهوم الى ممارسة واقعية مسيطر عليها بواسطة السلام الاهلي بألياته ومكوناته [2] .

وينظر الى السلم الاهلي بأنه مرادف لانتفاء العمليات العدائية التي تجري داخل الدولة والمجتمع ويؤكد على ممارسة الحقوق والحريات المكفولة .

لقد تطور مفهوم السلام وفق سياقات التطور التأريخي والمعرفي، وقد تضمن عدة مراحل اهمها [3] :

المرحلة الاولى: وهي مرحلة معنى السلام وتركز على مفهوم السلام، باعتبارها مرحلة لا تتحقق في ظل استمرار الحرب والنزاعات والصراعات وسواء أكانت الصراعات داخلية ام دولية.

المرحلة الثانية: وفي هذه المرحلة تم التركيز على السلام لغرض احداث توازن في القوى، في اطار النظام الدولي، فالتوازن العسكري بين معسكرين او الوزارات الانمائية او بين كتلتين دوليتين .

المرحلة الثالثة : تبنت مفهومي السلام السلبي والايجابي، فالاول الذي يتبنى نبذ الحروب والصراعات ، والمفهوم الثاني الذي يعتمد على منظومات بناء السلام كقيم في ثقافات المجتمع .

المرحلة الرابعة: وتعد الاكثر تطورا واتسمت بالوضوح وتبنت مفهوم السلام في العلاقات الاجتماعية الرئيسية، فركزت على العنف ضد المرأة كأحدى مرتكزات بناء السلام المجتمعي ونبذ العنف .

المرحلة الخامسة: وفي هذه المرحلة كان هنالك ربط بين السلام وعلاقة الانسان بالبيئة وما تجنيه الممارسات الرأسمالية من دمار وتهديد للبشرية على اعتبارها تشكل خطرا على حياة الانسان .

المرحلة السادسة: وهي الاخيرة وتبنت مفهوم السلام العادل والشامل و علاقة السلام الداخلي للانسان وتطوير مضامينة ، وتطور هذا المفهوم ليشمل التركيز على دعم حقوق الانسان، ونبذ العنف بكل اشكاله وضد فئات المجتمع كالاطفال والنساء وسياسات التميز العنصري .

ان النظام السياسي في الدول وبغض النظر عن ايدلوجيتة وفلسفتة داخل اي مجتمع ضمن اطار الدولة، يبقى السلام الاهلي شرطا اساسيا في استقرار المجتمع والدولة والبنية الاساسية التي يقوم عليها تطور وتقدم المجتمع من خلال اجماع فئات المجتمع المتنوعة على اهداف وطنية تتجاوز المصالح الفرعية والاطر الضيقة وهذا احد مهام النظام السياسي وقياداته .

- **<u>اسباب النزاعات الداخلية :</u>**

بالرغم من ان للنزاعات الداخلية اسباب متعددة اقتصادية واجتماعية ودينية، الا انه في العراق الطابع السياسي احتل مكان الصدارة، لاسيما بعد الاحتلال الامريكي للعراق بعد عام 2003 اذ شهد

العراق اعنف الهجمات الارهابية وخاصة في العاصمة بغداد وبقية المحافظات ،وما تعرض له الشعب العراقي من القتل والتهجير والقتل على الهوية وانتهاك ساخر لحقوق الانسان وابسط هذه الحقوق العيش بأمان بدون رعب او خوف او تهديد، وما قامت به المجاميع الارهابية وارتكابها من جرائم تحت مظلة الاحتلال لتحقيق مكاسب سياسية بعناوين مختلفة .

وبالرغم من الطبيعة المعقدة لمسببات النزاعات الداخلية، فأنها تختلف من دولة الى اخرى، الا ان الدراسات تشير الى اهم العوامل الداخلية والمسببة للنزاعات والصراعات الداخلية هي: [4]

أ. عامل التعددية الاثنية :

اذ يعدعامل التعددية اهم العوامل الداخلية في دول العالم، ولاسيما دول العالم الثالث التي تشهد صراعات من هذا القبيل وشهدت حروب طويلة، والى توارث ازمات وانقسامات سياسية وتعد الاثنية ركيزة اساسية في الحروب الاهلية يجري عندها رسم السياسات العامة للدولة وكل اساس الاعتبارات الاثنية المتميزة لهذا الطرف او ذاك، وخاصة عندما تطرح هذه الجماعات مطالبها المتعلقة بالنظام السياسي.

ب. العوامل الاقتصادية :

ترى بعض الدراسات ان النزاعات والحروب الاهلية ترجع الى عوامل اقتصادية بالاساس، اذ ينظر الى التخلف الاقتصادي على انه سببا مباشرا لنشوب الحروب والنزاعات، وذلك لمحدودية القدرات الاقتصادية، واستجابة النظام السياسي لمطالب جماعات معينة على حساب الاخرى. وللعوامل الاقتصادية دورا كبيرا في اشعال الحروب الاهلية في القارة الافريقية على وجه الخصوص .

ج. الصراع من أجل السلطة والنفوذ :

اذ تشير الدراسات الى ان بعض الاحصاءات التاريخية للنزاعات الاهلية ان 75% من اصل (55) حرب اهلية كان الصراع فيها للسيطرة على السلطة وقد انتهت بانتصار احد اطراف النزاع اذ انتصرت السلطة بنسبة 40% بينما (المعارضة) بـ35% اما الحروب الاهلية التي انتهت بتقاسم السلطة بينهما فكانت اقل بكثير اذ لاتتعدى حالات معينة مثل السلفادور عام 1992 وجنوب افريقيا عام 1994 وطاجتكستان عام 1997 [5] . **<u>وكذلك وجود دوافع خارجية تتمثل :</u>**

أ- الاثار الناجمة عن الموروث الاستعماري وسياسات الهيمنة وخاصة في دول العالم الثالث والتي نات استغلالها بعد الحرب العالمية الثانية فكانت للحقب الاستعمارية اثارها ونتائجها على الخلافات والتمزقات الداخلية في خلق الكيانات السياسية المصطنعة والتخطيط لبقائها اطول مدة ممكنة .

ب- التداخل والتشابك في المصالح الاقليمية: لمصالح اطراف معينة للصراعات لحساب فئات معينة متصارعة مع اخرى من حالات التداخل العرقي او الديني والثقافي وفقا لمشيئة الدول الاقليمية مع الاطراف المتصارعة .

ج- المتغيرات الدولية المعاصرة : اذ شهدت العالم تغيرات كبيرة في موازين القوى التي كانت سائدة في مدة الحرب الباردة وخاصة في الحقب الاخيرة من القرن الماضي وتشكيل نظام عالمي جديد وهو ما

يطلق عليه بمصطلح العولمة والتي اضحت المسار المحرك للظواهر المجتمعية محليا واقليما ودوليا واخذت الطروحات الجديدة المتعلقة بحقوق الانسان والديمقراطية والتعددية والترويج لمفاهيم جديدة مثل (حق تقرير المصير الداخلي) ليكون حقا من حقوق الاقليات والاثينات ومنحها استقلال على حساب الكيان السياسي للدولة .

ثانيا:نظريات السلم المجتمعي – المرتكزات الفكرية والسياسية وابعادها التاريخية

ان للصراعات والنزاعات ابعاد تاريخية ، اي انها ليست وليدة اليوم بل هي موجودة منذ العصور القديمة وهي نتيجة طبيعية لتعارض وتضاد في المصالح، وان التجربة الانسانية التاريخية تشير الى مدى حجم التكلفة والدمار الانساني الناتج عن ظاهرة النزاع المجتمعي. وكلما طال امد النزاع زادت التعقيدات لدرجة يصبح فيها عدم التسامح مع الاخر جزء من الحالة السائدة في حياة الانسان المعاصر، وفي المقابل لازم تلك الظاهرة رغبة انسانية واسعة واصرار على تحقيق الامن والسلام ومنع انتشار النزاعات والحروب كجزء من التفكير الدائم بالامن والمستقبل الانساني المنشود .

ان البحث في الابعاد التاريخية والمرتكزات الفلسفية لنظريات السلام يعني العودة الى تاريخ هذه النظريات وتجارب العدل واحلال السلام في العالم وهو ما كان جهد قام به الفلاسفة القدماء عبر تاريخ تطور نظريات السلام والنزاعات في الفلسفة الغربية ، لاسيما منذ القرن الثالث عشر ومن نهاية القرن العشرين بوصفها امتداد طبيعي لتطور نظريات السلام في الفلسفة الغربية

كذلك ما تضمنته التعاليم الاسلامية في الشريعة السمحاء من ارتباطات الاخرى والقيم والقواعد والنظم في تشريعات وشعائر منظمة .

– و سنبدا الاتي:_

ا_: <u>مفهوم السلام في المنظور الاسلامي</u>:

اذ حظي مفهوم السلام باهتمام كبير في مجمل التعاليم والحضارة الاسلامية كمبدأ عام، اذ ان السلام في المفهوم الاسلامي يرتبط بواقع القانون والنظرية الكلية الشمولية للكون والانسان والحياة، وان دين الاسلام يعالج المشكلات الانسانية بصورة متكاملة وجامعة لفروعها. وجزئياتها [6] .

وتقوم قاعدة الاسلام على حماية الانسان من الفزع والخوف والقلق والاضطراب والحرص على حمايته والحفاظ على حقوقه المشروعة في الامن والسكينة والسلام والاطمئنان عليه ولا يزال الاسلام ضرورة حية للحفاظ على السلم الاجتماعي ومنع انهياره والحفاظ على مقومات الامة من التحديات، فالقرآن الكريم رسخ قيم السلم الاجتماعي ويؤكدها من باب حفظ الضرورات التي جاءت بها الشريعة الاسلامية، ويعد الحوار اهم الطرق لرعاية السلام نظرا لاختلاف الافراد بطبيعتهم حتما، فيكون الحوار هو السبيل اللازم لرعاية الرابطة بين افراد المجتمع وافضل اساليب التفاهم ، فالاسلام دين الفطرة وان تشريعاته توافق النفس البشرية التي تميل الى السلام وتعمل على حمايته وجاءت نصوص العديد من

الايات في القرآن الكريم واضحة ومحددة لمعنى السلم حكما وتذكيرا للعباد وللأيات التي تتحدث عن ذلك تجاوزت الخمسين أية، كما وجه الامة الاسلامية الى انشاء العلاقات بين المسلمين وغيرهم على اساس السلام ونبذ العنف والغلو والكراهية .

ويشير اغلب المفسرين ان معنى السلام هو الاسلام والتسليم لله سبحانه وتعالى والبعض الاخر يرجح ان يكون المقصود هو السلام بمعناه اللغوي ، اي الصلح والمسألة وترك النزاع والاحتراب. [7] .

ويبقي السلام عنصر اساسي في الاسلام، وان السلام هو احد اسماء الله الحسنى كما جاء في قوله تعالى: {هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ} [8] .

لذلك فأن اغلب مفكري المسلمين يشدد على ان الاسلام دين السلام وأن اصل العلاقات الدولية في الاسلام تقوم على السلام، فليست الحرب في نظر الاسلام سوى ضرورة تستدعيها الظروف وهي الاستثناء وفي ضوء هذه النظرية فأن الآيات التي نزلت في اواخر حياة الرسول الكريم محمد (صلى الله عليه واله وسلم) فهي تعالج نقض المشركين للعهود والمواثيق وعدم مهاجمة أهل الكتاب واعلان الحرب ضدهم ، وقد ترجم ذلك من خلال اقوام الرسول الكريم محمد (صلى الله عليه واله وسلم) بالعفو عن المشركين واهل الكتاب امتثالا لقوله تعالى: {فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ }[9] .

2: نظرية السلام في الفلسفة الغربية :

ان البحث في بدايات السلام و فلسفتة ونظرياته في المنظور الغربي ترجع بدايتها الى (افلاطون ومدينة السلام) في كتابة الشهير الجمهورية خلال مدة تدهور في التاريخ اليوناني بعد انتهاء الحرب البولو بونزيه (431–404) ق.م، وهي الحرب الاهلية بين مدينة اسبرطه واثنيا وانتهت بهزيمة اثينا ، وشهد افلاطون احداث هذه الحرب العنيفة وتركت في نفسه اثرا، نظر للظروف المتدهورة والنتائج السيئة لهذه الحرب، وهنا شرع افلاطون في بلورة تصور لبناء مدينة يسدوها الامن والسلام وبناء دولة قوية يسودها مبادئ العدل والسلام، وقدم نموذجا مثاليا لشكل مدينة يعيش الجميع فيها في امن وسلام [10] .
وبسبب استمرار الحروب والصراعات، ظلت الفلسفة الغربية تبحث في مسألة السلام عبر السنين والقرون ابتدأ من القرن الثالث عشر الميلادي وحتى نهاية القرن العشرين، واستمر الفلاسفة والمفكرين في الغرب يبحثون عن وضع حد لنهاية هذه الحروب والقتل بعد انتشارها في العالم المسيحي ، وان يحل محلها الوئام والسلام بعد ان اصبحت الحروب هي السمة البارزة في حل النزاعات والصراعات ،فالسلام في المنظور الغربي قد جسد نسق اجتماعي يهدف الى ضمان الرخاء وان المجتمع لايعرف الرخاء الا اذا عمه السلام [11] .

انطلقت الدعوات في بداية القرن السادس عشر واهم معالمها في دعوة الفلسفة الغربية الى السلام بمفهوم انساني بوصفه انموذجا فرديا يكشف عن بشاعة الحرب والتي ظلت تضرب اوربا في ذلك العصر، فالاحتقان بين الكاثوليك والبروستستانية والتي فجرت سلسلة حروب اهلية استمرت (ثلاثين) عاما

اندلعت عام 1618 وفي منتصف القرن ثم الوصول في مرحلة السلام والاعتراف المتبادل والاقرار بمبادئ الحق والسلام كما لاتغيب قضية السلام في نظرية العقد الاجتماعي والتي ظهرت في القرن السادس عشر واخذت على عاتقها مناقشة فلسة الدولة في نشأتها ومن طبيعتها ووظيفتها وحقوقها والتزاماتها لاصل الاجتماع الانساني وتطوره.

وشهد القرن الثامن عشر تطورا كبيرا وملحوظا في مشروع السلام على يد المفكر الغربي السياسي (ويليام بن) في مؤلفه الشهير(مستقبل السلام في اوربا) واهم مقالة فيه يحافظ السلام على مواقفنا في عهد الاستقرار السلامي في ظلة تكون الحياة دون خوف من اية تدخل، وكما تتطور التجارة بسرعة وحرية ويحافظ الاغنياء على اموالهم ويوفرون فرص العمل للفقراء وتزدهر الصناعة ويتواصل العمران،وان مشروع السلام يتضمن توفير العدالة على الصعيدين الداخلي والخارجي .[12] .

واستمرت النزعة الانسانية في الفكر الاوربي تاثيرها حول قضية السلام، ويعد الفيلسوف الالماني (ايما نويل كانط) احد اشهر فلاسفة عصر التنوير وان تأثيره امتد منذ القرن الثامن عشر حتى القرن الواحد والعشرين في وضع معالجات السلام في مؤلفه الشهير (مشروع لاقرار السلام) والذي ناقش امكانية احلال السلام بين الدول الاوربية وانطلاقا من رغبة العقل ليسود السلام بين الناس اولا وبين الشعوب والدول ثانيا ،من منطق ان الحروب اثبتت عدم جدواها في حل النزاعات ونسف الانجازات وخراب العمران وليس في ميادين المادة فقط، بل تتعداها الى الميادين الثقافية والروحية والاخلاقية [13] .

ومنذ منتصف القرن التاسع عش ادت حركة السلام دورا مهما وكبيرا في الحياة الاوربية العامة من عقد مؤتمرات السلام والتي جاءت بعد الحربين العالمين الاولى والثانية وارتبط مع مفاهيم السلام التي اقرتها الامم المتحدة عام 1945م .

وشهد العالم الغربي بعدها موجات متعددة ومتنوعة للسلام وانتشار مراكز الدراسات وفض النزاعات واخذ التركيز على ثقافة السلام، ومنذ نهاية الحرب الباردة دخل العالم الى عهد جديد وبآليات جديدة ادت الى بروز مفاهيم وافكار وفلسفات لبناء السلام والغاء الصراعات والخلافات بين مكونات واطياف الشعوب في انحاء العالم كافة .

ثالثا:اثر الحكومات المتعاقبة في العراق في ارساءقواعد السلم المجتمعي بعد عام2003

عند الحديث عن السلم المجتمعي، لابد من القاء نظرة تاريخية عن واقع الوحدة الوطنية في العراق، اذ تعد الوحدة الوطنية ضرورة يقاس على ضوئها مدى انسجام المجتمع وان المسؤول الاول والاساس في تحقيق الوحدة الوطنية النظام السياسي للدول . عن طريق تنظيم العلاقة مع المجتمع والذي تنعكس على النسيج الاجتماعي، لذلك لابد من التطرق في هذا المبحث عن طبيعة العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي لمعرفة واقع الوحدة الوطنية في العراق.

_ نظرة تاريخية عن واقع الوحدة الوطنية في العراق:_ من اجل معرفة واقع الوحدة الوطنية في العراق، لابد من معرفة التركيبة السكانية فيه وكيفية توزيعها .

يتكون المجتمع العراقي من عدة مكونات متعايشين منذ الاف السنين وابرزهم:

1. **العرب المسلمين:** يرجعون اصولهم الى الاقوام السامية التي سكنت الجزيرة العربية منذ فجر التاريخ وكانت نتيجة هجرات متتالية من داخل الجزيرة الى اطراف العراق كالسومريون وهم اول من سكن بلاد وادي الرافدين وبعدهم الاكيدبون والعمورين والارامين، واخيرا هجرة العرب المسلمين في القرن السابع الميلادي وتبلغ نسبة العرب المسلمين حسب اول احصاء سكاني في العراق جرى عام 1947 (71,1%) من مجموع سكان العراق. [14] .
2. **الاكراد: بالرغم** من تعدد الاراء والنظريات في اصل الاكراد الا ان الموطن الاصلي لهم سلسلة جبال زاكروس المنطقة الفاصلة بين العراق وايران. وان الشعوب الكردية هي شعوب جبلية ولغتهم الكردية تتضمن لهجات متعددة منها السورانية وهي السائدة والبهانانية في دهوك والفيلية (اللورية) في ديالى وكركوك واغلب الاكراد يعتنقون الديانة الاسلامية وتشكل نسبتهم في العراق ما يقارب 20% من نسبة سكان العراق [15] حسب اول احصاء سكاني في العراق عام 1947.
3. **التركمان: وتعود** اصولهم الى الجماعات من اسيا الوسطى منغوليا الحالية والتركستان ويعد الوجود المؤكد لهم الى القرن التاسع الميلادي وتبلغ نسبتهم 2% من مجموع سكان العراق حسب اول احصاء سكاني في العراق [16] .
4. **المسيحيون :** للمسيحية تاريخ قديم في العراق فهناك من يشير الى بدايات هذه الديانة في العراق بعد ثلاثة عقود من غياب السيد المسيح (عليه السلام) واللغة السريانية هي اللغة الام لجميع الديانات المسيحية، وتبلغ نسبتهم من العراق حوالي 3,1% من مجموع سكان العراق حسب احصاء عام 1947 [17] .

فضلا عن وجود اقليات لها وجود تاريخي قديم كالصائبة المندائيون، والشبك والايزيدية واليهود قبل ترحيلهم الى فلسطين المحتلة عام 1948 .

ومن الجدير بالذكر ان ظاهرة التنوع المجتمعي في العراق اقترنت بظاهرة عدم الاستقرار السياسي، لما شهده واقع الوحدة الوطنية ومن ازمات متعددة وبدايتها حسب رأي الباحثين منذ عهد الاحتلالين الفارسي والعثماني والذي استمر زهاء اربعة قرون، واتخذت كل من الامبراطورتين المذاهب شعارا لها بالادعاء حماية طوائف معنية وهكذا اصبح العراق ساحة لحروبها الطائفية ،[18] بتفضيل مكون على اخر وبعد ضعف وانحلال الامبراطورية العثمانية، بدء الاحتلال البريطاني للعراق عام 1914 اذ اكتسب العراق اهمية خاصة في نظر بريطانيا لاهميته الاقتصادية والاستراتيجية واستخدام النظم العسكرية في حكم العراق حتى شمل جميع جوانب الحياة ونشطة الحركات الوطنية التي بدأت تطالب باستقلال العراق واقامة الحكم الدستوري البرلماني .

وبعد اقرار الحلفاء بمؤتمر سان ريمو عام 1920 بوضع العراق تحت مظلة الانتداب البرطاني، حيث اندلعت ثورة عام 1920 والتي عبرت عن واقع حقيقي للوحدة الوطنية .

وبالرغم من سن دستور (اول) للبلاد تمثل بدستور 1925 وسن قانون الانتخابات والذي بموجبه يتم انتخاب المجلس النيابي الذي ينوب عن الامة ويراقب سياسة الحكومة [19] الا ان اول الخطوات التي اتخذها هو المصادقة على المعاهدة البرطانية – العراقية بناء على قرار الانتداب الذي اصدرته عصبة الامم آنذاك، وتحديد اختصاصات السلطات الثلاثة ومبادئ حكم يمكن عدة ديمقراطيا، واعد بابا تضمن حقوق الشعب والحرية والمساواة وحرية الاديان والتعبير عن الرأي وحق الملكية اي تضمن المساواة السياسية والمدنية. الا انها لم تخرج الى حيز التنفيذ بسبب الانحرافات الدستورية التي مكنت الملك من الهيمنة على واقع السلطات الثلاثة.

وبعد سقوط النظام الملكي في العراق عام 1958 وتولي النظام الجمهوري مقاليد الحكم جاءت الدساتير المؤقتة والانقلابات العسكرية المتكررة وجميعها اكدت على اللامركزية والحقوق والحريات العامة والحقوق المدنية لكنها دون تطبيقات واضحة .

عليه يمكن القول بأن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق تعبر عن واقع ازمة يعيشها المجتمع العراقي وهي ازمة الطائفية وازمة الهوية، وانها ازمة سلطة وليس المجتمع، فالخلل في ادارة التنوع من السلطة السياسية والتي اثرت على الوحدة الوطنية في العراق من خلال تعاملها مع فئات التنوع اما بالعنف او الاقصاء والتهميش او التخوين وهذا ماكان واضحا في زمن النظام السابق .

اما بعد عام 2003 والاحتلال الامريكي للعراق وما رافقه من تداعيات اثرت على الامن الوطني والوحدة الوطنية والتحول الديمقراطي ،ودورة في تحديد مسار العدالة الانتقالية وآلياتها والشروع في مستقبلها ، فاصبح الاحتلال الامريكي امراً واقعا بعد تأكيد قرار مجلس الامن ذي الرقم (1483) في عام 2003 والذي عد كل من الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة دولتين قائمين بالاحتلال [20] .

وبعد اسقاط النظام السابق وانهيار وتعطيل كل مؤسسات الدولة وتولت قوات الاحتلال مقاليد امور الحكم عن طريق سلطة الائتلاف المؤقتة بزعامة (بول بريمر) بصفته مديرا لهذه السلطة والحاكم المدني في العراق وشرع باتخاذ العديد من القرارات تحت مسمى تطهير المجتمع العراقي من ما يسمى (بحزب البعث) وحل هياكله ، وحل الوزارات ذات الصلة بالامن الوطني والدفاع وكان لهذه القرارات تأثير كبير على حاضر ومستقبل العراق وكانت بداية لتفجير العنف الطائفي وتزايد العمل الارهابي وفتح الباب للمجاميع المسلحة بذريعة الجهاد والتنازع على السلطة ولولا اصدار المرجعية المتمثلة بسماحة السيد (علي الحسيني السيستاني) بفتوى في التصدي لحالة الفوضى واعادة الامور الى نصابها حينما حرم الانتقام من البعثيين، ولاسيما من كان منهم له دورا مباشرا في ايذاء الناس والاعتداء عليهم الا من خلال الحكم الشرعي الذي يصدر من المحاكم ومن قبل القضاة الشرعيين، لحصلت مأساة حقيقية وعواقب لاتحمد عقباه .

وبهذا الصدد فقد كان للخطة الامريكية دورا كبيرا في تفجير العنف ومازلنا نعاني من تبعاته حتى وقتنا هذا لاسيما فيما يتعلق بالوضع الامني غير المستقر.

وعمدت الى تأجيج الوضع الطائفي بعد احداث الفلوجة عام 2004 في محاولة منها الى شق الصف وتجنب المواجهة مع القوات المحتلة .

وتعرض معسكرات الجيش السابق وما تحويه من اسلحة ومعدات للسلب والنهب بعد قرار حل الجيش السابق وانتشارها بين المواطنين، فضلا عن وجود ارضية خصبة لجماعات التطرف الامر الذي ساهم في توسيع العمل الارهابي ، وانتشار العصابات القتل والسرقة والسطو المسلح ، وبعد تشكيل ما سمي بمجلس الحكم الانتقالي عام 2003 بأمر من السفير (بريمر) والذي ضم (25) شخصية يمثلون الطيف السياسي والقومي والديني في العراق، اذ ان الطائفية والعرقية تمثل أساس تشكيل هذا المجلس، ولكن افضل من لاشيء لاملاء الفراغ واخذت بصيغة الديمقراطية التوافقية .

- **: معالم المرحلة الانتقالية في العراق بعد عام 2003**

بعد تشكيل مجلس الحكم الانتقالي في العراق وظهور اول تشكيله وزارية مكونة من (25) وزيرا واستحداث وزارة حقوق الانسان [21] .

وكان هذا المجلس في ظاهرة شاملة لجميع شرائع المجتمع العراقي، الا انه تعرض لمزيدا من الانتقادات كونه لم يتمتع بالشرعية الشعبية المطلوبة وخاصة من قبل المكونات الاساسية للشعب فكان من الطبيعي ان يترك هذا الانتقال المفاجئ والذي جاء بفعل عوامل خارجية وقوات احتلال اثار نفسية واجتماعية واقتصادية الغت بظلالها على الشعب العراقي بعد الاقدام على حل الدولة والغاء مؤسساتها. مما خلق لدى البعض شعورا بعدم جدوى المشاركة بعد فقدان الزعامات السياسية التي كانوا يتمتعون بها، عليه ظهرت اول ملامح الانقسام بين المشاركة في الحكم وعدم جدواها وبين دعم المقاومة المسلحة او دعم الحلول السلمية فاختارت قوى معنية العنف المسلح في حين فضلت القوى الاخرى المشاركة في العملية السياسية [22] منها الحزب الاسلامي ومن ثم حدوث تحالفات بين القوى المشاركة ادت الى تقسيمه الى كتل طائفية، وهذا ما انعكس بدوره على الحكومات المتعاقبة مما ادى الى اضعاف الوحدة الوطنية وامتداد هذه الظاهرة الى جميع شرائح ومؤسسات الدولة الجديدة .

فظهرت الثقافات العرقية عبر القنوات الفضائية التابعة لها وبرزت الخطابات الطائفية على حساب الخطاب الوطني العراقي الشامل، فاصبحت الكتل تعمل على تعريف ذاتها بعيدا عن فكر المواطنة وقبول الاخر. [23] .

عليه يمكن القول ان مجلس الحكم الانتقالي في العراق لم يؤسس مرحلة لمشروع العدالة الانتقالية او بناء المصالحة الوطنية ، الشاملة وفقا للاسس والثوابت الوطنية والتي كان العراق في أمس الحاجة اليها .

فيما يتعلق بطبيعة النظام السياسي بعد عام 2003 جاء بموجب قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية . والتي تبدأ في حزيران من عام 2004 وحتى تشكيل اول حكومة عراقية منتخبة بموجب الدستور النافذ لعام 2005 من موعد اقصاه (31) كانون الاول لعام 2005 والذي تم عرضة على الاستفتاء عليه من قبل افراد المجتمع.

ونصت المادة (4) من القانون على ان النظام السياسي في العراق نظام جمهوري اتحادي (فدرالي) ديمقراطي تعددي وتجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومات الاقليمية في كردستان والحكومات المحلية للمحافظات والحكومة الاتحادية .

ويقوم على اساس الحقائق الجغرافية والتاريخية ونظام الفصل بين السلطات وان الدستور ضامن لوحدة العراق.

فيما يتعلق بالحقوق السياسية فقد نصت المادة (11) من القانون على ان كل من يحمل الجنسية العراقية يعد مواطنا عراقيا له حقوق وعليه واجبات، وان العراقيون متساوون في الحقوق بغض النظر عن الجنس او الرأي او المعتقد او القومية او المذهب وهم سواسية قبالة القانون .

فيما يتعلق بمؤسسات العدالة الانتقالية فقد اشارة القانون في المادة (48) قانون المحكمة الجنائية المختصة وتحديد اختصاصاتها واجرائتها ، والهيئة الوطنية للمساءلة والعدالة، والهيئة الوطنية لحل النزاعات الملكية .

وتنفيذا لما جاء بقانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية فقد تم تشكيل اول حكومة عراقية مؤقتة برئاسة (د. اياد علاوي) رئيس الوزراء السابق عام 2004 والتي جاءت بعد مشاورات اعضاء مجلس الحكم مع سلطة الائتلاف المؤقتة وممثل الامم المتحدة (الاخضر الابراهيمي).

وعملت الحكومة مع سلطة الاحتلال بموجب قرار مجلس الامن (1546) والذي منح سلطات الاحتلال الاجراءات اللازمة لضمان الامن والاستقرار في العراق ولانهاء الاحتلال بشكل قانوني ونص على الانتقال السلمي للحكم الديمقراطي وتحديد سقف زمني محدد للعملية الانتخابية .

وفي مجال العدالة الانتقالية ، لم تكن حكومة (اياد علاوي) لديها استراتيجية واضحة المعالم للمرحلة الانتقالية، بل اقتصر الامر لتعويض ضحايا النظام السابق ذوي الشهداء وشمولهم بالحقوق التقاعدية . وتسهيل عودة اللاجئين منهم، والعمل على تحويل مسألة اجتثاث البعث الى مسألة قضائية بدلا من الحزبية.

الا ان موضوع المصالحة في زمن حكومة (اياد علاوي) لم يأخذ سبيله بالرغم من سعيه للجمع بين الدبلوماسية والقوة العسكرية ابان مدة احداث الفلوجة عام 2004 ولم تفلح الجهود الرامية الى وقف القتال واللجوء الى المفاوضات بسبب اقدام القوات المحتلة على ضرب مدينتي الفلوجة والنجف بالطائرات والدبابات، وهذا ما اثار غضب الشارع العراقي.

يتضح من هذا ان حكومة اياد علاوي كانت محكومة بخيارات قوات الاحتلال التي جاءت لتحقيق اهدافها في العراق، وهو تفتيت مؤسساته الاجتماعية وضرب الوحدة الوطنية .

وفي عام 2005 تولى رئاسة الوزراء (ابراهيم الجعفري) وتم عرض برنامج حكومته للجمعيه الوطنية برئاسة (حاجم الحسني) وتم منحه الثقة ، وبالرغم من حضور حكومة ابراهيم الجعفري مؤتمر المصالحة الوطنية الذي عقد بالقاهرة ، فان ما تم الاتفاق عليه تم التخلي عنه فيما بعد واقتصر الامر على الحوار مع الجماعات المعارضة في محاولات لاستقطابها ، وقد تضمنت حكومة الجعفري عن مبادرة اصدار عفوا عن المقاتلين في المقاومة في السجون العراقية وسجون قوات الاحتلال[24] .

لكنه من الناحية العملية فشلت المحاولات بسبب تزايد العمليات المسلحة والعنف الطائفي بين الجماعات المتنافسة على الحكم في العراق وبسبب العنف الطائفي بين الجماعات المتنافسة على الحكم في العراق وبسبب التدخلات الخارجية التي تعمل على تغذيتها واستمرارها .

وبعد اقرار الدستور النافذ لعام 2005 وتم اجراء انتخابات برلمانية لانتخاب رئيس مجلس النواب ورئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية لفترة امدها اربع سنوات وقد حصل لائتلاف الموحد اعلى الاصوات وحصل على (128) من مقاعد البرلمان البالغة (275) ومقعد والتحالف الكردستاني على (53) مقعدا وجبهة التوافق على (44) مقعدا والعراقية على (25) مقعدا وبعد مباحثات طويلة تم اختيار نوري المالكي رئيسا لمجلس الوزراء، ومحمود المشهداني رئيس مجلس النواب) وجلال الطالباني لرئاسة الجمهورية وقد عرض نوري المالكي برنامج الحكومي امام مجلس النواب ونالت الثقة عام 2006 في وقت تنامي الارهاب وخلط في مفاهيمة.

وقد طرح رئيس الوزراء المكلف آنذاك نوري المالكي مشروعا للمصالحة الوطنية وانشاء وزارة شؤون الدولة للمصالحة والحوار الوطني ولجنة المصالحة الوطنية داخل مجلس النواب والالتزام بقانون المساءلة والعدالة ودخول العديد من المؤسسات المنصوص عليها دستوريا في مجال العدالة الانتقالية الى حيز التنفيذ[25].

ويلحظ انه منذ تشكيل مجلس الحكم الانتقالي والحكومات المتعاقبة بعده لم يكن لدى الاحزاب المشاركة في العملية السياسية رؤية وبرامج واضحة المعالم للعدالة الانتقالية متفق عليه وضمن اطار مؤسساتي متكامل يقابل التحديات التي يواجها المجتمع ويساعد على تجاوز المرحلة الحرجة في الانتقال الديمقراطي يؤسس لقيام دولة على اسس سليمة ويضمن وحدتها الوطنية.

شهدت حكومة نوري المالكي عقد عدة مؤتمرات عشائرية لدعم المصالحة الوطنية ومؤتمرات لمنظمات المجتمع المدني لدعم مشروع المصالحة الوطنية وتوصل المؤتمر الى عدة توصيات اهمها دعم مؤسسات للمجتمع المدني لمشروع المصالحة وتبني مشاريع لارساء ثقافة التنمية والحوار والتعايش السلمي ونبذ الارهاب والتطرف في الخطاب الديني [26] على الصعيد الوطني .

كذلك على الصعيد الاقليمي ماحصل مبادرات تقدمت بها جامعة الدول العربية بخصوص عقد مؤتمر وطني جامع من اجل الخروج بصبغة مشتركة .

فضلا عن مبادرة المؤتمر الاسلامي بعقد مؤتمر لرجال الدين من اجل وضع حدا للفتن الطائفية وتمحض عن عقد وثيقة مكة عام 2006 وتضمنت العديد من القرارات .

كذلك على الصعيد الدولي كانت هناك مبادرات منها مبادرة بغداد للسلام بمقترح من منظمة يونامي لانهاء العنف ولافساح المجال للحوار السياسي ولتحديد اطار شامل للوحدة الوطنية يقوم على اسس واضحة وسليمة .

في عام 2010 تم اعادة انتخاب السيد (نوري المالكي) لرئاسة الوزراء لدورة ثانية وتم انتخاب السيد (اسامة النجيفي) لرئاسة مجلس النواب وعرض برنامجه الحكومي امام مجلس النواب ونالت حكومته الثقة .

في عام 2011 تم انسحاب القوات الامريكية من العراق بناء على طلب من الحكومة العراقية في فترة رئاسة الرئيس الامريكي (اوباما). وتم توقيع معاهدة الاطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الامريكية.وقد جاء طلب الانسحاب للقوات الامريكية في محاولة لسحب البساط من تحت المجاميع والجماعات التي تقوم باعمال العنف المسلح تحت غطاء مقاومة القوات المحتلة والحد من العمليات العسكرية والقتل والتفجيرات ويذهب ضحيتها الابرياء من الناس.

لم تشهد الدورة الثانية لحكومة السيد نوري المالكي وانسجام وتعاون بين السلطة التنفيذية والتشريعية في مجلس النواب ، بل سادتها خلافات، اذ ان النظام البرلماني يقوم على المساواة والتعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وليس العكس .

هذه الخلافات ادت الى حدوث احتقان طائفي انعكس بدورة على مكونات المجتمع العراقي من خلال قنوات الاعلام الفضائية التابعة لكل منهما . كان من نتائجها اندلاع المظاهرات في الفلوجة ومدن ومحافظات اخرى وتقدموا بمطالب كانت تدعمها جهات سياسية ذات توجه طائفي، وبرغم سعي الحكومة من خلال تشكيل لجان مصالحة ووساطة بين الحكومة والمتظاهرين لانهائها، الا انهم اصروا على استمرار المظاهرات بحجة تنفيذ المطالب .

وكانت احدى أسباب دخول المجاميع الارهابية المسلحة من سوريا وسقوط مدينة الموصل ومدن اخرى وقامت هذه المجاميع بارتكاب الفضائع والجرائم وتدمير البنى التحتية والاثار وتهجير الناس من ديارهم اذ لجأ اغلبهم الى كردستان ومهد هذا الاجراء لعودة القوات الامريكية تحت مظلة التحالف الدولي لقتال داعش ومساندة القوات العراقية ورغم انحدار تنظيم داعش وكسر شوكته في العراق ،الا انه خلف نتائج مأسوية الغت بظلالها على الشعب العراقي بكل اطيافه ومكوناته من قتل ودمار ومفقودين انعكس بشكل كبير على الامن والسلم المجتمعي.

الخاتمة

مما لاشك فيه ان عمليات بناء السلام المجتمعي تشكل مفهوم جديد بالرغم من كونه يحمل جذور وامتدادات تاريخية مرتبطة بنظريات الصراع والتعاون والتكامل، وانه اكتسب معنى حديث وجوهري منذ نهاية الحرب الباردة، اذ تنامت الدراسات المرتبطة بهذا المفهوم فامتزجت بالخبرات العلمية التي بدأت تقدمها منظمة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لتكون مقدمة لعدد من الارشادات والمعايير لانهاء او تسوية النزاعات وفق منظور اوسع من حالة ايقاف العنف لتتضمن جوانب اخرى مجتمعية لمعالجة الاسباب الكامة وراء عجز الدول والحكومات ومنع العنف من الظهور والتجدد وفق مبادئ واليات وبنى متعددة الابعاد ومتداخلة الوظائف ومتكاملة الابعاد والاهداف .

ان اليات بناء السلم الاجتماعي مع تجاوز حالات النزاعات وتجاوز حالة العجز الوظيفي للدول على المستويات المحلية والاقليمية والدولية.

ان العراق بعد عام 2003 وتغير النظام السياسي وتحويلة من نظام سياسي احادي دولة(موحدة) الى نظام سياسي تعددي ، اختار النظام الفدرالي ليس لكبر مساحته، بل لتنوعه المجتمعي والقومي والديني، وان التنوع ظاهرة طبيعية في كل المجتمعات لا تكاد تخلو اغلب الدول منها ولكن المشكلة تكمن في ادارة التنوع وفقا للخصوصيات ومنحها الحقوق المشروعة والولاء الوطني وجعله الجامع لكل الولاءات الفرعية الاخرى.

ان العراق بالرغم من تعرضه لحقب استعمارية وكان لها دورا كبيرا في تكريس بذور التفرقة، الا ان واقع الوحدة الوطنية قد تأثر بشكل كبير بما شهده تاريخ العراق من انقلابات عسكرية كان هدفها الاستئثار بالسلطة والذي بدوره عزز لحكم الفرد وما نتج عن ذلك من خلل في ادارة التنوع والتعامل مع فئات التنوع اما بالعنف او الاقصاء والتهميش.

وما شهده العراق من صراعات ونزاعات بعد عام 2003 تبدو في ظاهرها نزاعات طائفية ولكنها في حقيقها صراعات سياسية بهدف الاستئثار بالسلطة والنفوذ ، واشكالية الديمقراطية التوافقية (المحاصصة) واشكالية القوى السياسية وغياب الحوار الوطني واشكالية الفدرالية وتوزيع الثروات وتطبيق مبادئ واسس العدالة الاجتماعية والتي الغت بظلالها على السلم المجتمعي في العراق.

اهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها :

- ضعف مفهوم الهوية الوطنية الجامعة وتراجع الشعور بالوحدة الوطنية وضعف الاهتمام بمفاهيم المواطنة والولاء للوطن، وان الصراع في العراق يبدو في الظاهر طائفيا الا انه في الحقيقة ذو طابع سياسي من اجل السلطة والنفوذ.
- تنامي الولاءات والهويات الفرعية والطائفية التي اضعفت التعايش السلمي في العراق بسبب ما تعرض له العراق من احتلال على مدى القرون الماضية، وكان الاحتلال الامريكي عام 2003 يعد هو الاعنف والاقوى بسبب تنامي مظاهر العنف والارهاب .

- فشل بناء دولة وطنية عصرية تستوعب واقع التنوع المجتمعي في العراق، وتضع حدا للصراعات والنزاعات، بسبب طبيعة النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 لقيامه على اسس طائفية وعرقية وقومية الامر الذي ساهم في خلق هويات مذهبية ومناطقية على حساب الهوية الوطنية الجامعة.
- الاحزاب السياسية والخطاب السياسي والديني ودورها المباشر في تعميق الازمة، والتدخلات الخارجية الدولية والاقليمية وانعكاساتها على الهوية الوطنية وصولا الى اقصى درجاتها المتمثلة بالعنف والاقتتال الطائفي ، وتغلغل العناصر الارهابية الى داخل العراق وارتكاب الفضائع والجرائم بانواعها.

المقترحات :

- ترسيخ قيم المواطنة والعدالة والحرية، والمساواة في المجتمع والشعور بالانتماء والولاء الوطني من خلال اعلاء الهوية الوطنية الجامعة .
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني لاخذ دورها في ترسيخ مبادئ المواطنة وتحقيق العدالة الاجتماعية مع ضرورة تشريع قوانين صارمة تقف بالضدلكل المحرضين على الطائفية والعنف الطائفي وانزال القصاص العادل بحقهم وتعويض ذوي الضحايا والمتضررين .
- التوزيع العادل للثروات ،واجراء اصلاحات دستورية، ونبذ الطائفية السياسية والتداول السلمي للسلطة .
- ضرورة التأكيد على القيم الفكرية بالتنشئة الاجتماعية وانتهاج الاعتدال والوسطية والتسامح والتمسك بمبادئ الدين الاسلامي الحنيف وسائر الديانات الاخرى التي تدعو الى التسامح.

الهوامش

([1]) د. عمر جمعة عمران ، بناء السلام في مجتمعات النزاع، دراسة في التجاوب المحلي واعادة التأهيل المجتمعي، ط1، مكتب الهاشمي، للكتاب الجامعي بغداد، لعام 2018، ص72.

([2]) خالد سلمان جواد، حماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة غير الدولية، اطراوحة دكتوراه (غير منشورة) كلية القانون/ جامعة بغداد/ 2005، ص200 .

(3) مجموعة باحثين ، دعوة الى السلام عن ثقافة السلام واللاعنف والتسامح ومفاهيم اخري، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي ، القاهرة ، 2017، ص7.

(4) د. عمر جمعة عمران ، مصدر سبق ذكره ، ص23–24 .

(5) هشام حكمت، دبلوماسية القمة في تسوية المنازعات العربية في اطار الجامعة العربية، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد/ 1994، ص31.

(6) محمد نصير ، السلام في الاسلام ، مجلة العلوم الانسانية ، المجلد2 ،1425هـ، العدد 11 ، ص46.

(7) حسن الصفار، السلام الاجتماعي مقوماته وحمايته، دار الساقي، بيروت لعام 2002، ص43.

(8) سورة الحشر: اية 23.

(9) سورة آل عمران: الآية 186.

(10) د. غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم والوسيط ، مطابع جامعة بغداد/ 2001، ص51.

(11) فرانسيس فوكاياما، العالم المعاصر هدفهم ، مجلة النيوزويك الامريكية ، المطبعة العربية، 25 ديسمبر لعام 2001 ، ص60 .

(12) عبد السلام البغداي ، السلم الوطني (المدني) بيت الحكمة، بغداد، ط1، 2011، ص48.

(13) عبد السلام البغدادي ، نفس المصدر ، ص 52.

(14) البكري، ياسين سعد ، بنية المجتمع العراقي جدلية السلطة والتنوع (العهد الجمهوري الاول (1958– 1963) مؤسسة مرتضى للكتاب بغداد– 2011، ص52.

(15) سليم مطر، جدل الهويات – صراع الانتماءات – المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، 2003، ص56.

(16) البكري، ياسين سعد ، سليم مطر المصدرين السابقين ، ص56.

(17) سليم مطر، اشكالية الهوية في العراق والعالم العربي، ط4، دار الكلمة العربية، بيروت لعام 2008، ص93.

(18) د. خميس ادهام حميد، امنة داخل مسلم، العدالة الانتقالية ، دراسة مقارنة العراق وجنوب افريقيا، ط1، عمان لعام 2017، ص154.

(19) العكام ، عبد الاله هادي ، (الحركة الوطنية في العراق (1921–1933)، ط1، مطبعة الاداب، النجف الاشرف، 1975، ص71.

(20) خيري عبد الرزاق جاسم، العملية السياسية في العراق المفهوم المضمون، مؤتمر بيت الحكمة العلمي حول بناء الدولة – بغداد/ 2012 ، ص156.

(21) عدنان الاسدي، المتغيرات السياسية في العراق بعد عام 2003، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2009، ص106– 107.

(22) زهير المخ، أليات الارهاب في العراق، في مجموعة باحثين مؤلفين (الاسلام والعنف) الواقع وتحدي الارهاب وازمة البناء التعليمي، دار الكرمل للنشر والتوزيع ، عمان، 2005، ص85–90 .

(23) عزو وعبد القادر ناجي، انهيار الوحدة الوطنية في ظل حكم صدام حسين، وثيقة الكترونية متاحة على الموقع: www.alakah.net .

(24) د. خميس دهام حميد، النظام السياسي وموقفه من المصالحة الوطنية، مجلة العلوم السياسية (العدد 36) كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2008، ص196.

(25) مازن الياسري، المؤتمر الاول للقوى السياسية العراقية للمصالحة الوطنية (بلا مطبعة)، بغداد لعام 2007، ص56.

(26) قيس جواد الغراوي، مؤتمرات المصالحة الوطنية في العراق مضامينها وفرص نجاحها مقالة منشورة على الموقع : www.almdapaper.net .

المصادر

- القرآن الكريم .

1. د. عمر جمعة عمران ، بناء السلام في مجتمعات النزاع، دراسة في التجاوب المحلي واعادة التأهيل المجتمعي، ط1، مكتب الهاشمي، للكتاب الجامعي بغداد، 2018 .
2. خالد سلمان جواد، حماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة غير الدولية، اطاروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية القانون/ جامعة بغداد/ 2005.

3. مجموعة باحثين ، دعوة الى السلام عن ثقافة السلام واللاعنف والتسامح ومفاهيم اخرى، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي ، القاهرة ، 2017 .
4. هشام حكمت، دبلوماسية القمة في تسوية المنازعات العربية في اطار الجامعة العربية، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد/ 1994 .
5. محمد نصير ، السلام في الاسلام ، مجلة العلوم الانسانية ، المجلد 2، 1425هـ، العدد 11 ،.
6. حسن الصفار، السلام الاجتماعي مقوماته وحمايته، دار الساقي، بيروت 2002.
7. د. غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم والوسيط ، مطابع جامعة بغداد/ 2001.
8. فرانسيس فوكاياما، العالم المعاصر هدفهم ، مجلة النيوزويك الامريكية ، المطبعة العربية، 25 ديسمبر، 2001
9. عبد السلام بغدادي ، السلم الوطني (المدى) بيت الحكمة، بغداد، ط1، 2011، .
10. ياسين سعد البكري ، بنية المجتمع العراقي جدلية السلطة والتنوع ، العهد الجمهوري الاول (1958– 1963) مؤسسة مرتضى للكتاب بغداد– 2011.
11. سليم مطر، جدل الهويات – صراع الانتماءات – المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، 2003.
12. خميس ادهام حميد، امنة داخل مسلم، العدالة الانتقالية ، دراسة مقارنة العراق وجنوب افريقيا، ط1، عمان 2017.
13. العكام ،عبد الاله هادي ، الحركة الوطنية في العراق (1921–1933)، ط1، مطبعة الاداب، النجف الاشرف، 1975، .
14. خيري عبد الرزاق جاسم، العملية السياسية في العراق المفهوم المضمون، مؤتمر بيت الحكمة العلمي حول بناء الدولة ،– بغداد/ 2012 .
15. عدنان الاسدي، المتغيرات السياسية في العراق بعد عام 2003، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2009 .
16. مازن الياسري، المؤتمر الاول للقوى السياسية العراقية للمصالحة الوطنية (بلا مطبعة)، بغداد، 2007.
17. قيس جواد الغراوي، مؤتمرات المصالحة الوطنية في العراق مضامينها وفرص نجاحها مقالة منشورة على الموقع : www.almdapaper.net .